القسم الثالث: التقارير الوطنية

الجزائر.

الفلّاحون الجزائريّون بين السلب الاستعماري واضطرابات الانفتاح

حمزة حموشان
باحث في السياسات الزراعية والسيادة الغذائية

مقدّمة

لا يمكن فصل مسألة السيادة الغذائية والحقّ في الغذاء عن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والايكولوجي للكيان الذي نريد تحليل القضية فيه، سواء أكان ذلك مجتمعًا أم دولة أم منطقة. لذا، سيتعمّق التحليل بالضرورة في علاقات الهيمنة الحالية المتمثّلة بالاقتصاد السياسي العالمي، والمتجذّرة في الموروثات التاريخية للاستعمار والاستعمار الجديد، وخاصّة في بلدان الجنوب.

بناء على ذلك، على أي مناقشة للسيادة الغذائية التصدّى لمسائل الاقتصاد السياسي وتاريخ سلب الفلاحين أراضيهم وزعزعة استقرارهم في فترة الاستعمار، وما بعدها. فلا يزال الإرث الاستعماري، وآثاره العميقة على النسيج الاجتماعي، يخترق ويؤثّر على كافّة جوانب الحياة اليومية في الجزائر.

أستهلّ هذه الدراسة بتقديم نظرة تاريخية للتحوّلات التي طرأت على الفلّاحين الجزائريّين منذ الفترة الاستعمارية، ثمّ سأتناول بعض جوانب الاقتصاد السياسي الجزائري في الخمسين سنة الماضية. وسأبدأ بتحليل ونقد محاولة الجزائر فكّ الارتباط عن النظام الإمبريالي الرأسمالي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، واضعًا المسألة الزراعية في هذا السياق، وتحديدًا، عبر تقييم تجربة التسيير الذاتي و «الثورة الزراعية» لفهم تأثير هذه التطوّرات - بإنجازاتها وإخفاقاتها وأوجه قصورها - على السياسات الزراعية في الفترات اللاحقة. ثم سأنتقل إلى البحث في لبرلة القطاع، التي بدأت في الثمانينات وقوّضت إنجازات العقدين السابقين، مؤدية إلى مزيد من الخلخلة والتدهور في أوضاع الفلاحين والريف في البلاد. فيما بعد، سأحلّل نموذج «الأمن الغذائي» الذي وضعه صنّاع القرار الجزائريين والمقترن بالتبعية المزدوجة؛ بعبارة أخرى، الاعتماد على الريع النفطي الذي يموّل واردات الجزائر وتبعيتها الغذائية. وأخيرًا وليس آخرًا، سأحاول تقديم صورة مفصّلة عن الإمكانات الزراعية الجزائرية لتفكيك الخرافات السائدة التي تقول أن البلدان المغاربية بإمكانها أن تصبح بلدانًا زراعية مصدّرة. وفي الختام، سأعرض بعض الأفكار والملاحظات كتوصيات تصبو للانسجام مع مبادئ السيادة الغذائية.

١. الفلّاحون الجزائريّون: عمليّات التفتّت في فترة الاستعمار والحقبة النيوليبرالية

تنتشر الأساطير حول الإمكانات الزراعية الضخمة للجزائر، وبلدان المنطقة المغاربية/شمال إفريقيا بشكل عام، لدرجة تسميتها « مطمورة روما» السخية. فالتاريخ البيئي المعروف لشمال إفريقيا، والمتوافق عليه إلى حدّ كبير اليوم، هو صنيعة فترة الاستعمار الفرنسي. قبل غزو الجزائر، صوّرت الكتابات الفرنسية والأوروبية شمال إفريقيا كأرض خصبة تدهور حالها نتيجة التقنيات «البدائية» لل«السكان الأصليّين الكسولين» (Davis 2007). تغيّرت هذه النظرة خلال الحكم الفرنسي للمغرب الكبير، وحلّ مكانها رواية بيئية استعمارية تلوم السكان الأصليين، لا سيّما الرعاة، على إزالة الغابات وتدمير ما اعُتبر يومًا ما « مطمورة روما» الخصبة جدًا.[1]

وقد رُوّج لهذه الرواية التّدهوريّة لتبرير المشاريع الاستعمارية الفرنسية. وبالفعل، استخدمت السلطات الاستعمارية هذا التصوّر التضليلي حول التدهور البيئي والكوارث الايكولوجية، لتبرير كافة أنواع عمليات السلب والسياسات الهادفة للسيطرة على السكان وبيئاتهم وتحويل الإنتاج من الكفاف إلى التسليع.

١) فترة ما قبل الاستعمار

كانت المناطق الريفية في الجزائر، منذ القدم وحتى القرن التاسع عشر، رعوية بشكل أساسي، لكن الاستعمار الروماني قضى تمامًا على كافة المحاولات التاريخية لتشجيع السكان على الاستقرار وخلق قاعدة فلّاحية. لم يكن الاستقرار من ثقافة الأمازيغ قبل وصول العرب في القرن السابع (Bessaoud 2008). وقد لاحظ ابن خلدون أن عشية وصول العرب، كان «سكان إفريقيا والمغرب العربي بمعظمهم من البدو، يعيشون في الخيم ويتنقّلون على الجمال أو يستقرّون في الجبال»، على عكس البلدان الأجنبية الأخرى، «حيث الحضارة إمّا ريفية أو حضرية، كما في إسبانيا وسوريا ومصر والعراق الفارسي»، (مقتبسة من Bessaoud (2008, 367

مع تطوّر العمران في القرون التالية، فضّلت سلالات الأمازيغ والأندلسيين تكوين مجتمعات فلاحيّة تمتلك الأراضي بموجب نظام ملكية يسمى «الملك»،[2] مع اتقان الطرق الزراعية وتقنيّات الري. تطوّرت ونمت هذه المجتمعات، بارتباطها القوي بالأرض والاستخدام المكثف لها وتماسكها الاجتماعي القويّ، في المناطق المحيطة بالمدن (حول المدن والحدائق والبساتين، الخ.) بشكل رئيسي، وفي الريف (زراعة الحبوب وتربية الحيوانات وبساتين الزيتون الخ.)، وكذلك في الواحات (المرجع نفسه).
قبيل الغزو الفرنسي، تمركزت الملكية الخاصة بشكل رئيسي في أطراف بلدات أو مدن الدول السلالية الحاكمة. وباستثناء تلك المدن والمناطق الجبلية، حيث تهيمن تقاليد المُلك الاسلامية، ظلّت الأشكال المشاعية لاستغلال الموارد (العرش) هي القاعدة بالنسبة لبقية المناطق الزراعية المنظّمة ضمن أنشطة رعوية وشبه رعوية، والتي جمعت بين تربية المواشي و زراعات الحبوب المتدّة في السهوب (Bendjaballah 2001, Berque 1939, Bess-aoud 2013a, and Milliot 1911).

باختصار، فقد تعايش وتكامل نوعان من الزراعة قبل الغزو الفرنسي:

- **زراعة مكثّفة، تقع في السهول والمناطق الجبلية الرطبة، تمارسها مجموعة من الفلاحين الراسخين/المتمسكين بالأرض، وهي مجموعة تجنّد المعرفة والمبادئ الناشئة عن العلوم الزراعية العربية (الأندلسية) أو علوم الفلاحة العتيقة.**
- **زراعة مهيمنة ممتدّة/موسّعة (إنتاج الحبوب/البقول) رعوية-زراعية في توجهها، وتعتمد على المعرفة الموروثة والمتناقلة عبر الأجيال.**

جيدًا بالسجلّات التاريخية. ومع ذلك، فإن الاعتقاد الاستعماري الفرنسي بأن المغرب العربي قد أنتج حبوبًا أكثر بكثير خلال الفترة الرومانية مما أنتج بعدها هي فكرة غير مدعومة بتوافر الأدلّة.

٢ يمثل «الملك» إلى حدّ ما الملكية الخاصة، لكن بموجب الشريعة الإسلامية.

قبل الاستعمار الفرنسي بقرون، كانت البنى الاجتماعية (المجتمعات والقبائل)، والظروف الديموغرافية (النمو البطيء)، وكذلك القاعدة الإنتاجية منسجمة وأنظمة استغلال الموارد الممتدّ على مساحات شاسعة. عمليًا، لم تكن هناك حاجة لتكثيف الزراعة لأنها كانت مستدامة بحدّ ذاتها وفقًا للبنى السكانية الاجتماعية حينها.

لكن الاستعمار الفرنسي سيبدّل الوضع جذريًا، وسيدمّر هذا التوافق عبر الشروع بعملية زعزعة لا عودة فيها للفلاحين والبيئة الطبيعية، محدثًا تمزّقات جوهرية. دفع الاستعمار الزراعة الجزائرية نحو الشمال، عبر التنمية المفرطة للأنشطة الزراعية الساحلية، مما أدّى إلى ارتفاع كبير في الكثافة السكانية وأسفر عن اتساع التفاوت واختلال التوازن بين أشكال التنظيم الاجتماعية والبيئة الطبيعية (Bessaoud 2008).

٢) الاستعمار الفرنسي (١٨٣٠-١٩٦٢): انتزاع الملكية، إنتاج البروليتاريا والتّوطين القسري للرّحل

انتزع الاستعمار أراضي الفلاحين المحليين، التي كانت ركيزة انتاجهم، وأعاد توزيعها على المعمّرين، ممّا ساهم في تدهور اقتصاد الكفاف الذي يعتمدون عليه (Lacheraf 1965)، ما أدى إلى تقليص حاد لنطاق وممارسة الفلاحين لمعارفهم ومهاراتهم والتعبير عنها، وأضعف كفاءاتهم وخبراتهم. وقد ترافق ذلك مع سياسات التّوطين القسري التي فرِضت على البدو الرحّل وشبه الرحّل، مولدًا تغييرات جذرية أنتجت بؤسًا وفقرًا وخسائر فادحة في سبل العيش.

بالنسبة للزراعة، يمكننا وصف الفترة الاستعمارية بالازدواجية:

- **قطاع استعماري يعتمد على زراعة رأسمالية مميكنة و«حديثة» لإنتاج محاصيل ريعيةعبر استخدام المعرفة التقنية للزراعة الفرنسية، بقيادة المستوطنين والشركات الكبيرة التي تدير أراضي زراعية شاسعة موجّهة أساسا للتصدير. ومع نهاية فترة الاستعمار، أصبحت معظم العائدات الزراعية متأتية من التصدير التجاري للنبيذ والخضروات المبكّرة والحمضيّات، المُنتجة بشكل كامل تقريبًا في حيازات كبيرة.**
- **قطاع تقليدي يرتكز على الكفاف والزراعة التقليدية التي ستشهد اضطرابات جذرية في البنى الاجتماعية، نتيجة سلب الأراضي والموارد من خلال الخصخصة وإلغاء الاستغلال الجماعي للأراضي الزراعية.**

متسلحة بترسانة من القوانين والمؤسسات والتقنيّات والخبرات العلمية، شهدت الزراعة الاستعمارية تطوّرًا على حساب زراعة الكفاف التقليدية (الزراعة المعاشية). وقد استهدف ذلك تدميرا جذريًا للملكية الجماعية ، وما ارتبط بها من التنظيمات والعلاقات القبلية (Bessaoud 2013b and Davis 2007). لكن الفلّاحين لم يتقبّلوا ذلك، وقاوموا بطرق منظّمة وصمدوا لعقود طويلة. وقد تصدت الجماهير الريفية لزحف الجيش الاستعماري حتى العام ١٨٨٤ إلى أن تمّ سحق التمرّد السياسي-الزراعي الكبير الذي امتدّ على مساحة ثلاثة أرباع البلاد في العام ١٨٧١، مؤديًا إلى تحطيم جوهر المقاومة الريفية الجزائرية للاستعمار. أتت هذه الانتفاضة التاريخية للفلّاحين كردّ فعل على سلسلة من تدابير المصادرة الكارثية خلال الستينيات من القرن التاسع عشر، ومع حلول العام 1870، بات معظم الجزائريين الريفيين في حالة من الغضب والذعر على حياتهم. كما تفاقمت رداءة أوضاعهم بسبب موسم الجفاف، وفشل الحصاد، والمجاعة، وغزو الجراد، والأمراض التي أودت بحياة أكثر من ٥٠٠ ألف (حوالي خُمس السكان في ذلك الوقت). وتشير التقديرات إلى أن عدّة ملايين لقت حتفها بين عامي ١٨٣٠ و1870 (Bennoune 1988, Davis 2007 and Lacheraf 1965).

إثر المقاومة الشرسة التي تلقاها من الفلاحين، تبنّى الجيش الفرنسي، منذ البداية، «سياسة الأرض المحروقة» لإخضاع الفلاحين ومصادرة أراضيهم: حروب، إحراق القرى، مجاعات، مذابح، إبادات جماعية، الخ. ويصف سمير أمين كيف حوّل سكّان الريف الجزائري الغزو الاستعماري إلى حرب طويلة ومدمرة بهذه الكلمات:

«منح انهيار الوصاية العثمانية وحرب الإبادة التي قام بها الجيش الفرنسي هذه الفترة المبكرة (١٨٣٠-١٨٨٤) بعض المِيّزات الخاصّة التي لا نجدها في أي مكان آخر... وضعت المقاومة العسكرية الطبقة الحاكمة الحضرية في حالة من الفوضى الشاملة، فلم يبق أمامها سوى الهروب... الذي لم يكن بطبيعة الحال خيارًا واردًا بالنسبة للفلاحين. وبالنتيجة، تحوّل الريف الجزائري، لمواجهة خطر الإبادة، إلى ساحة حرب استمرّت خمسين عامًا وأودت بحياة الملايين» (Amin 1970, quoted in Bennoune 1988, 3).

يمكن تلخيص الفترة الاستعمارية بثلاث عبارات: السّلب وانتزاع الملكية، إنتاج البروليتاريا/الكادحين ، والتوطين القسري للرّحل. فقد بلغت نسبة المستوطنين الأوروبيين قرابة نهاية الفترة الاستعمارية حوالي ١٠٪ (١٨٤،٠٠٠) من إجمالي السكان، و3.5% فقط من السكّان المزارعين، لكنّهم سيطروا على ٣٨٪ تقريبًا من أفضل الأراضي الزراعية وأكثرها خصوبة (٢،٨١٨،٠٠٠ هكتار). وسيطرت الدولة على مساحة إضافية قدرها ٧،٢٣٥،٠٠٠ هكتار، أي ما يصل إلى نصف أراضي شمال الجزائر. أمّا ثلثا الأراضي المخصصة للفلاحين الجزائريين فكانت عبارة عن مراعي صغيرة وأراض غير منتجة. وقد امتلك المستعمرون ١.٩ هكتارات للفرد كمعدّل، مقارنة بـ١٤ هكتار للجزائريين، ولم تتجاوز حصة ملكية ٧٣٪ من الأسر الفلاحية الجزائرية العشرة هكتارات، أي أقلّ من مستوى عتبة سوء التغذية المقدّرة بـ١٢ هكتارًا آنذاك (Ben-noune 1981, Bourdieu and Sayad 1964).

وشهد القطاع الرعوي سياسات التوطين القسري على البدو الرحّل الذين تناقصوا إلى ٥٪ من السكان فقط، فيما كانوا حوالي ٦٠ إلى ٦٥٪ في عام1830. كما واجهت الثروة الحيوانية التي يملكها ويرعاها الجزائريون انخفاضًا حادًا بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وخمسينيات القرن العشرين. مثلًا، قُدّر عدد الأغنام التي يملكها الجزائريون بحوالي 10.5 مليون في العام ١٨٨٧، ولكنه بلغ حوالي 3.5 مليون فقط في العام ١٩٥٥. هذا وقد استولت الزراعة الاستعمارية على مساحات غير مقدّرة من أفضل المراعي (Ben-noune 1988, Davis 2007).
وبالنتيجة، أصبح العمل المأجور في القطاع الاستعماري السبيل

الأوحد لتلك الحشود المحرومة من أراضيها ومواردها. بالنسبة إليهم، البقاء على الحياة كان يستلزم أن يكونوا مؤاكرين (خمّاسة) أو عمّال مأجورين . في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، وعشيّة الاستقلال، بلغ مسار إندثار وتفتّت طبقة الفلاحين مراحل متقدمة للغاية، لدرجة أن معظم السكان الزراعيين باتوا عمّالا بأجر يومي، أو شبه بروليتاريين أو خمّاسة.[3] في العام ١٩١٤، كان ٣٢٪ من سكّان الريف الجزائري يعملون بالإكراه (Davis 2007). وقد قدّر المسح الاستعماري الأخير الذي أُجري بين ١٩٥٠ و١٩٥١ عدد العمال الزراعيين والفلاحين غير المُلّاكين بأكثر من نصف مليون، أي ما يوازي ٥٠٪ من السكان الزراعيين الناشطين في ذلك الوقت. تختلف الإحصاءات، لكن عدد الريفيين الجزائريين العاطلين عن العمل في العام ١٩٥٤ تراوح، على الأرجح، بين نصف مليون ومليون (Bessaoud 2013b)، وتفاقمت حدّته خلال حرب الاستقلال في السنوات الثمانية التالية.

أدّى استعمار الجزائر إلى انقسام المجتمع إلى فئتين متعاديتين: برجوازية استعمارية تحتكر وسائل الإنتاج وبروليتاريا مسلوبة أوعلى وجه التحديد، بروليتاريا رثّة لعبت دور جيش احتياط يجنّد للعمل .(Fanon 1961, Bennoune 1981) أمّا عمليات التهجير والسّلب المتواصلة التي خلّفت عواقب وخيمة على المجتمع التقليدي فقد زوّدت النزعة الاستقلالية الجزائرية بالوقود اللازم للانتفاضة. فحرب التحرّر الوطني في ١٩٥٤-١٩٦٢، التي تأججت في الريف، لم تؤدّي إلى تدمير الاقتصاد الفلّاحي فحسب، بل فتّتت المجتمع الريفي بشكل نهائي. فقد تصدى الفرنسيون للثورة عبر اعتماد استراتيجية تحييد وإزاحة الفلاحين بهدف عزلهم عن جبهة التحرير الوطني. فكانت النتائج كارثية: بات ربع السكان (2.35 مليون) في معسكرات الاعتقال، وتضرّر ما لا يقلّ عن ٣ ملايين شخص (نصف سكّان الريف) نتيجة الاقتلاع من الأرض، الذي وصفه بورديو وصيّاد في العام ١٩٦٤ كأحد أكثر حالات الاقتلاع وحشية في التاريخ، فتمّ تدمير أو حرق حوالي ٨٠٠٠ قرية، وحرق أو تدمير مئات الآلاف من الهكتارات من الغابات بقنابل النابالم، كما امتلأت الأراضي الصالحة للزراعة بالألغام أو أُعلنت «مناطق محظورة»، وتمّ القضاء تقريبًا على الثروة الحيوانية للبلاد، إلخ. (Bourdieu and Sayad 1964, Bennoune 1973).

يمكن اليوم الحديث عن الإرث التاريخي الخصوصي للجزائر، من حيث أنه البلد الأوّل الناطق بالعربية الذي ضُمّ للغرب (كان يعتبر جزءًا لا يتجزّأ من فرنسا)، وأحد أول البلدان التي أُخضعت لإمبراطورية غربية، بفترة طويلة قبل مؤتمر برلين في العام ١٨٨٤ ، عندما اجتمعت مختلف الإمبراطوريّات الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال...) لتقسيم القارّة الأفريقية فيما بينها. وقد استمرّ الحكم الفرنسي في الجزائر لمدّة ١٣٢ عامًا منذ العام ١٨٣٠)ودام ٧٥ عامًا في تونس و٤٤ عامًا في المغرب)، وهي فترة طويلة ومتجذرة لتجربة استعمارية وحشية لا إنسانية لا مثيل لها في إفريقيا والعالم العربي، مع تأثيراتها المستمرّة حتى يومنا هذا.

مقارنة بتونس والمغرب، أحدثت قوانين الملكية التي فرضها الاستعمار تغييرات جذرية في الجزائر: أصبح الفلّاحون أقلّية وهُدّمت أسس مجتمعهم الريفي (Benachenhou 1976, Bessaoud 2008). في المحصلة، قوّض الاستعمار حتمًا كافة إمكانيات نشوء مجتمع فلاحي جزائري متجذّر بأرضه ومسيطر على مجالات عيشه وظروف عمله، باستثناء بعض المناطق، كمنطقة القبائل والواحات والمساحات الزراعية المنتشرة حول المدن القديمة مثل تلمسان وقسنطينة والجزائر وعنّابة (Bessaoud 2008, 2013b). لسوء الحظ، لم تسترجع الطبقة الفلاحية حيويتها على إثر السياسات الزراعية والريفية التي أعقبت الاستقلال، نتيجة تناقضات وعدم استقرارهذه السياسات خلال العقود التالية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الاضطرابات التي تسبّبت فيها برامج التكيف الهيكلي المفروضة من صندوق النقد الدولي في عملية تفكّك الفلاحين كطبقة منظّمة وواعية بنفسها.

٣) محاولات القطيعة بعد الاستقلال (١٩٦٣-١٩٧٨): مرحلة الإصلاح الزراعي والثورة الزراعية

لم يكتف الشعب الجزائري في العام ١٩٦٢ بالاحتفال بالسيادة المستجدة فحسب، بل عبّر أيضًا عن آمال وتطلّعات نحو مجتمع مختلف يسوده العدل والإنصاف. وطمحت الجزائر، مدفوعة باعتزازها بالنصر وحماسها الثوري، إلى بناء نظام اشتراكي جديد لمواجهة العجز التنموي، وإرساء الإصلاح الزراعي وتوفير التعليم للجميع. وقد صُمّمت استراتيجية التنمية الجزائرية خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٨ لفك الارتباط عن النظام الرأسمالي الإمبريالي والابتعاد عنه، وقطع الطريق أمام عودة رأسمالية استعمارية جديدة كانت قد دفعت بالعالم الثالث إلى مأزق اقتصادي (Amin 1990, Hamouchene and Rouabah 2016).

أ) تجربة التسيير الذاتي

في السنة الأولى للاستقلال، سيطر العمّال الجزائريّون، بتلقائية وعفوية مدهشة، على عمليات تشغيل المزارع الحديثة والوحدات في المناطق الصناعية ، بعد أن هجرها المستعمرون الأوروبيون هربًا إلى فرنسا، وانخرطوا في تجربة شعبية ملهمة للتسيير الذاتي والاشتراكية القاعدية (Gauthier 1966).

احتلّ موظّفو العقارات الزراعية الاستعمارية، بدءًا من تموز/يوليو ١٩٦٢، الشهر الأوّل للاستقلال، الأراضي التي هجرها المستعمرون، خاصّة في المناطق الأكثر ثراءً في البلاد، وفرضوا شكلًا مباشرًا من التسيير. لاحقًا، بلغ القطاع العام «المسيّر ذاتيًا» 2.5 مليون هكتار من الأراضي الاستعمارية السابقة، التي تم تأميمها وتوزيعها على ٢٢٠٠ حيازة عامة بمتوسّط ١٠٠٠ هكتار لكل منها. في ١٩٦٤-١٩٦٥، بلغ عدد العمال في هذا القطاع 237,400 عاملًا، من بينهم ١٠٠ ألف عامل موسمي (Ait-Amara 1999, Bennoune 1988, Bessaoud 2008).
ولكنْ، سرعان ما سيقوّض تدّخل الدولة استقلالية تجربة التسيير الذاتي، لينتزع المبادرة من العمال ويفرغها من محتواها التسييري الذاتي. في الواقع، قامت الدولة بتسيير القطاع واضعة حيازة الأراضي «المسيّرة ذاتيًا» تحت سلطة مكتب الإصلاح الوطني (ONRA). ويلخص محفوظ بنون هذا الوضع بدقة: «مع حلول السبعينيات، شكّلت الزراعة المسيّرة ذاتيًا، من قبل العمال، جزيرة «اشتراكية»، يحاصرها محيط عاصف من البيروقراطية الخانقة والمُصمّمة على تأكيد صلاحيّاتها، وقطاع خاص راكد وغير متجانس» (Bennoune 1988, 183).

[3] خمّاسة هم الشركاء الذين يحصلون على خمس الإيرادات في المجال الذي يزرعون.

ب) الثورة الزراعية ١٩٧١-١٩٧٢

كان خيار التصنيع ضروريًا بعد الاستقلال نظرًا لطبيعة الزراعة الخاملة والراكدة، بالإضافة إلى البطالة والفقر الهائلين، وكان الاتفاق أن التفكير الجدي في تنمية الزراعة والخدمات الحيوية الأخرى يتطلّب إنشاء صناعة أساسية حديثة تعزز نموّها وتنتعش بها (Bennoune 1988, El Kenz 2009, Bellaloufi 2012). يجب استيعاب الإصلاح الزراعي للعام ١٩٧١ ضمن تلك الاستراتيجية التنموية الصناعية، وخاصة في بلد نال استقلاله حديثًا. كان الإصلاح الزراعي ضروريًا من النواحي التقنية والاقتصادية والاجتماعية، لإبطال هيمنة البرجوازية الزراعية الموروثة من الفترة الاستعمارية، ودعم الفلاحين، أكبر ضحايا الاستعمار والحرب.

تأخر الإصلاح الزراعي عدة سنوات بفعل تأثير البرجوازية المحافظة التي كانت من أشدّ المعادين له، على الرغم من التفاوت الكبير والمتواصل في المناطق الريفية، حيث استمرت معاناة السكان من لامساواة فادحة في النفاذ إلى الأرض. فعشية الثورة الزراعية التي اندلعت في العام 1972، امتلك الجزائريون الأثرياء، أي ٤٪ من جميع المُلّاكين، ٣٨٪ من الأراضي. وقد استحوذ الذين يملكون أكثر من ١٠٠ هكتار، أي ٢٪ من جميع المُلّاكين على ٢٣٪ من الأراضي الخصبة، بينما تقاسم ٦٩٪ من مالكي أقلّ من ١٠ هكتارات 18.7 منها فقط (Bennoune 1988).

في نهاية الستينيّات، عانت الزراعة الجزائرية من مشكلة الإفراط في الإنتاج أو، بالأحرى، عدم القدرة على بيع المحاصيل الرئيسية، تحديدًا النبيذ والفاكهة. فلأسباب سياسية، لم تكن السوق الفرنسية، أي المنفذ الرئيسي للمنتجات الزراعية الجزائرية، مضمونة، وهذا ما أبرزته أزمة الصادرات في العام ١٩٦٥. وقد شهدت زراعة الكروم انهيارًا ماليًا: ففي العام ١٩٦٣، قدّر مخزون النبيذ غير المُباع بمليوني هكتولتر، ليصل إلى ١٦ مليون في ١٩٦٧ و٢٢ مليون في ١٩٦٨. استلزم هذا الوضع إعادة تحويل أو إعادة هيكلة القطاع الاستعماري السابق وتحديث القطاع الخاص الجزائري. لكن الكلفة أتت باهظة: فقد أدّت إعادة التحويل السريعة من الكروم إلى غيرها من المنتجات إلى بطالة هائلة، قُدّرت ب 23.000 عامل دائم بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٨ ممّن كانوا أكثر خبرة في غالب الأحيان (Bouarfa 2010).

كان الهدف المعلن للإصلاح الزراعي إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء من دون أرض، من جهة، وتعديل شروط الإنتاج من خلال إدخال تغييرات في أشكال تنظيم العمل والبيئة الزراعية، من جهة أخرى (Chaulet 1997, Ait-Amara 1999). وبعد مرور ثلاث سنوات على تطبيق هذا الإصلاح (١٩٧٢-١٩٧٥)، جاءت النتائج مخيّبة للآمال عموما. فقد تمّ استرداد حوالي مليون هكتار فقط من الأراضي العامة ولم يطل التأميم سوى نصف مليون هكتار، أي أقلّ من ٩٪ من إجمالي الأراضي القانونية الخاصّة. وتكشف هذه الأرقام عن الأثر الضعيف للثورة الزراعية على تغيير ملكية الأراضي في الريف الجزائري (Bennoune 1988, Bessaoud 2008).
ومع ذلك، أدخل الإصلاح تغييرات عميقة في النظام الاجتماعي والسياسي للمناطق الريفية في الجزائر، حيث فقد كبار ملّاك الأراضي، الذين نالوا ملكيّاتهم من الاستعمار، بعضًا من قوتهم ونفوذهم السياسي. بالإضافة إلى ذلك، وُضعت هيمنة سكّان المدن على الأرض قيد المساءلة بشكل جدّي، عبر حظر التغيّب. وعملًا بمبدأ «الأرض لمن يخدمها»، أعلنت الثورة الزراعية في العام ١٩٧١، أنه لا يحق لأي كان تملك الأراضي من دون العمل فيها بشكل مباشر (Ait-Amara 1999).

لا شكّ بأن الثورة الزراعية حسّنت من ظروف عيش الفلاحين، وطوّرت البنية التحتية الريفية بشكل هائل: القرى الزراعية، والطرق، والكهرباء، والوصول إلى مياه الشرب، والمدارس، والمراكز الصحية، الخ.، لكن لم تحظ الزراعة بدرجة الأولوية التي تستحقّها في الاقتصاد، حيث تمّ التركيز وإعطاء الأفضلية للتصنيع والتوسّع الحضري، ما أنتج بعض الاختلالات وفاقم من الهجرة الريفية وترك القطاع الزراعي.

وعلى النقيض من الخطاب الرسمي حول الطابع الجماعي للزراعة الجزائرية، إلّا أنّها كانت، في الحقيقة، مسيّرة بإحكام من قبل الدولة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٠. وقد فشلت تلك السيطرة الاستبدادية في إشراك العمال حقًا في التحكّم بعمليّات الإنتاج والتسويق، وكبحت إبداعهم، ومنعتهم من القيام بمبادراتهم الخاصّة. كما دفعت البيروقراطية المفرطة البعض إلى فقدان الاهتمام والاكتفاء بتقديم الحدّ الأدنى، بدلًا من العمل بهدف زيادة الإنتاجية. وقد نتج عن ذلك حالة من العجز المزمن في القطاع العام والتعاوني (Bedrani 2010). كما ترافق غياب الديمقراطية مع تصاعد نفوذ طبقات طفيلية موالية للكومبرادورية ، معادية لاشتراكية وتنمية الدولة. معارضتها الشّرسة لإصلاح زراعي حقيقي أدّى إلى إيقافه فعليّا بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ (Bennoune 1988, Bessaoud 2008). وبعد وفاة بومدين في ١٩٧٨، تم التراجع عن استراتيجية النظام السابق والتخلي عنها لصالح القطاع الخاص والبورجوازية الكومبرادورية الانتهازية (Bellaloufi 2012, El Kenz 2009, Bennoune 1988, Hamouchene and Rouabah 2016). مثّل هذا بداية عصر جديد من التفكيك الصناعي النيوليبرالي والسياسات الموالية لاقتصاد السوق، على حساب الطبقات الشعبية التي كانت قد استفادت إلى حدّ كبير من السياسات التقدمية في الستينيّات والسبعينيّات.

٤) لبرلة القطاع الزراعي في الثمانينيات والتسعينيات: السير نحو الخصخصة

مع الزخم الذي اكتسبته الموجة النيوليبرالية العالمية في الثمانينيات، والذي طال العالم بأسره، مترافقًا مع تراجع عائدات النفط، تخلّت عصبة الشاذلي عن مشروع التنمية الوطنية الجزائرية، وعملت على إبطاله عبر عملية تفكيك صناعي لإفساح المجال أمام السياسات النيوليبرالية والخضوع إلى إملاءات المؤسسات المالية الدولية.

أعلن أعيان الأرثوذكسية النيوليبرالية أن كلّ شيء للبيع وفتحوا الطريق أمام الخصخصة. أدى ذلك إلى تفجّر عمليات الاسترداد والقضاء نهائيًا على الاقتصاد المنتج منذ 1999, خلال عهد بوتفليقة(Tlemçani 1999). تمّ تعزيز هذا المنطق النيوليبرالي الذي قوّض الإنتاج الوطني ، وكان ذلك متزامنا مع تشجيع اقتصاد استيرادي محض (ارتفعت الواردات من ٩.٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى 27.6 مليار دولار في ٢٠٠٧ و54.85 مليار بحلول ٢٠١٣)، لتحقيق اندماج كامل في الاقتصاد العالمي.

من جهة أخرى، شهد القطاع الزراعي خلال الثمانينيات تخلّي الدولة بشكل جذري عن السياسات السابقة للـ"ملكية والتسييرالجماعي" و"تنمية الدولة"، واتجاهها نحو خصخصة الأراضي العامة وتحويلها إلى حيازات فردية. سنح هذا الظرف من النمو السلبي مع الانخفاض الحاد في إيرادات الهيدروكربون الفرصة للقوى اليمينية والمحافظة في النظام للتشكيك في العقيدة الجماعية للنظام السابق، من خلال الدفع نحو سياسة زراعية جديدة تتناسب تمامًا والقطاع الخاص الذي كان منبوذًا إلى حد ما في السابق (Ait-Amara 1999, Bedrani 2010, Chaulet 1997).

إن إعادة الهيكلة التدريجية للقطاع الزراعي للدولة تضمّنت مايلي:

- **لبرلة آليات التسويق وأسعار الخدمات: تضاعفت أسعار المعدّات الزراعية 3.5 مرات في الثمانينات، بينما تضاعفت أسعار المدخلات كالأسمدة ومنتجات حماية النباتات بمعدل ٣ مرات. وتمّ إلغاء جميع الإعانات الحكومية باستثناء الحليب. أمّا دعم أسعار الإنتاج، فقد شمل فقط القمح والخضروات المجففة والبطاطا والحليب الخام والطماطم الصناعية، الخ (Bessaoud 2008).**
- **زيادة الحوافز للقطاع الخاص من أجل الإنتاج: تضاعفت القروض المخصّصة لهذا القطاع ٧ مرّات بين ١٩٧٦ و١٩٨٠. بدل زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية ، ركّز الخواصّ على زراعة منتجات تضاربية ريعية كالبطيخ الأحمر والأصفر وفواكه أخرى ، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمة الزراعية الجزائرية، وساهم بالتالي في زيادة الواردات الغذائية: بحلول العام ١٩٨٣، انخفض إنتاج الألبان، و تمّ استيراد ماقدره ٦٢٪ من الاستهلاك الوطني من الخارج ، في حين ارتفع إنتاج البطيخ بنحو ١١٥٪، وتضاعفت واردات الخضروات ثلاث مرّات بين ١٩٨٠ و١٩٨٤. والأخطر من ذلك، كان معدّل واردات الحبوب الأساسية، ومعظمها من القمح في حدود17.3 مليون قنطار خلال الفترة الممتدّة بين ١٩٧٤ و١٩٧٧، مسجلّة ارتفاعًا يصل إلى ٢٦ مليون قنطار بين ١٩٧٨ و١٩٨٣. كما تضاعفت تقريبًا القيمة الإجمالية للمواد الغذائية المستوردة بين ١٩٧٩ و١٩٨٤ (Bennoune 1988, Bedrani-2010).**
- **حلّ التعاونيات الفلاحية للإنتاج والتسويق والخدمات (CAPCS)، والتي نشأت في ظل الثورة الزراعية، وقد عملت هذه التعاونيّات على توفير المدخلات وتولّي مختلف شؤون المزارعين. وتأثر المزارعون الصغار والمتوسطون بشكل حاد إثر حلّ هذه التعاونيّات التي كانت تقدّم خدماتها بأسعار معقولة جدًا، بعكس القطاع الخاص (Bedrani 2010).**
- **إعادة هيكلة فعلية للمتلكات /المزارع عبر استبدال ثنائية "قطاع التسيير الذاتي - قطاع الثورة الزراعية" بإنشاء 3400 مزارع فلاحية اشتراكية (DAS) من أصل حوالي 2000 عقار مسيّر ذاتيًا. وقد اعتُبرت هذه التدابير غير كافية، فاستُكملت في العام ١٩٨٧ بإضافة تدبير جديد يقضي بإزالة جميع القيود والعقبات التي تؤثر على نشاطات المنتجين واندماجهم في السوق. وبالنتيجة، تفتّتت وتجزأت العقارات التي اعتُبرت كبيرة جدًا، مما أدى إلى إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية (EACs)، بالإضافة إلى مستثمرات فلاحية فردية (EAIs). كما تمّ تخصيص2.8 مليون هكتار من أراضي الدولة للاستخدام الدائم في أكثر من 30.000 مستثمرة جماعية و22,206 مستثمرة فردية (CNES 2004). ولكن المستفيدين من المستثمرات الجماعية استحدثوا ترتيبات غير رسمية: تقسيمات للأرض، تقسيمات أخرى فرعية، التأجير، إعادة التأجير، بالإضافة إلى بعض أشكال الاحتكاك بالمستثمرين الخواص وحتّى التّخلّي عن حقّهم في استعمال الأرض (لأصحاب المشاريع والتجار). وقد كانت كافة هذه التدابير غير قانونية وتحت حماية السوق الموازية. بعد سنوات قليلة من بدء العمل بإصلاحات ١٩٨٧، أصبح الوجود القانوني للمستثمرات الفلاحية الجماعية وهميًا لا أكثر، حيث سيطرت الاستراتيجيات الفردية على المشهد (Ait-Amara 1999, Imache et al 2010). ولأنّ القانون يعترفا بالمستثمرات الفلاحية الجماعية كما تشكّلت أصلا ككيانات جماعية، هذا يتسبّب بتعقيد أمور الذين يعملون فعليّا في الأرض وبطريقة مباشرة من حيث استحالة حصولهم على مساعدات وصعوبة النفاذ إلى المدخلات المدعومة وغيرها من الإعانات والقروض، وحتى في تسويق منتجاتهم، حيث باتوا عاجزين عن إثبات عملهم بشكل رسمي.**
- **إبطال إعادة توزيع الأراضي الذي روّجت له الثورة الزراعية ل ١٩٧١ ، عبر إصدار قانون الاستفادة من ملكية الأرض الزراعية المستصلحة في العام ١٩٨٣. فقد شرّع هذا القانون للدولة بيع أراضيها غير المزروعة بأسعار رمزية للمستعدّين للعمل فيها وتحسينها. في الأصل، كان هذا القانون معنيًا فقط بالجنوب والهضاب العليا، لكنّ مفاعيله طالت أيضًا المراعي والجزء الشمالي من البلاد (Bedrani 1992). فعملًا بالمراسيم الصادرة في ١٩٨٣ و١٩٨٧ و١٩٩٧، تم نقل حوالي مليون هكتار من أراضي الدولة إلى أيدي القطاع الخاص، وخاصّة في الجنوب (650,000 بين ١٩٨١ و١٩٨٥). وقد استمرّت خصخصة الأراضي الدّولية لغاية سنوات ٢٠١٠ ، حين أبدت السلطات عن رغبتها بالتنازل عن مزيد من الأراضي الزراعية والمراعي للمستثمرين من القطاع الخاص (Bessaoud 2013a). أمّا الصدمة الكبرى فكانت في 1990، عندما تجرأت السلطات على إلغاء قانون الإصلاح الزراعي وبدأت بإعادة الأراضي المصادرة في العام ١٩٧١ إلى أصحابها السابقين، الذين عزّزوا قاعدتهم الاقتصادية مستفيدين من دعم الدولة. وهكذا، فقد الفلاحون الفقراء وغير الملاكين كافة أشكال الدعم السياسي، حتى من الاتحاد الوطني للفلّاحين الجزائريين الذي أيّد تدابير السلطات. تُبرز عملية إعادة الأراضي إلى أحفاد القُيّاد والباشوات (من الأعيان المسلمين، المستفيدين من الاستعمار)، مدى تحوّل الطبقات الحاكمة إلى طبقات كمبرادورية عميلة، سيّرت التنقّل إلى اليمين لصالح البرجوازيات الطفيلية (Ait-Amara 1999). وقد أعلنت هذه التدابير نهاية قطاع الدولة الزراعي مكرّسة الملكية والاستخدام الفرديين.**

الوضع القانوني للأرض	عدد الوحدات	المساحة الاجمالية ((هكتار
الحيازات الاجمالية للأراضي الخاصّة	غير متاح	٥,٤٠٠,٠٠٠
قانون ملكية الأراضي الزراعية الجزائرية	غير متاح	٩٠٠,٠٠٠
عقارات زراعية جماعية	٣٠,٥١٩	١,٨٤١,٠٠٠
عقارات زراعية فردية	٦٦,١١٠	٦٧٤,٠٠٠
مزارع تجريبية	١٧٧	١٥١,٠٠٠
مؤسّسات ومكاتب	٢٢٢	١٤,٠٠٠
أراض غير منسوبة	غير متاح	٣١,٠٠٠

الجدول 1: حالة البنى الزراعية في الجزائر. استنادًا إلى معلومات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي للعام ٢٠٠٤. ويتضح من خلال الجدول أنّ الغالبية (حوالي ٦٥٪) من إجمالي الأراضي هي ملكية خاصّة، أمّا القطاع العام فيقدّر بـ2.8 مليون هكتار اجمالًا. عندما وقّعت الدولة في ١٩٩٤، اتفاقية "اعتمادات الدّعم" مع صندوق النقد الدولي، كان التكيّف الهيكلي للقطاع الزراعي قد تحقق أصلًا (حتى قبل تطبيق اتفاقيّات الصندوق)، حيث بلغ الاستثمار الزراعي أدنى مستوياته منذ الاستقلال. ألحقت كل هذه التدابير الخراب بصغار المزارعين الذين يشكّلون الغالبية في الريف (Bessaoud 2008, Benbekhti 2008).

وقد فاقمت برامج التكيّف الهيكلي التابعة لصندوق النقد الدولي من رداءة الوضع، حيث أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية (بسبب إلغاء الدعم جزئيًا)، وحلّ الشركات العامة، وخفض الإنفاق الاجتماعي العام إلى تدهور مستويات المعيشة لسكّان المجتمع القروي. وفي زمن الحرب الضارية ضدّ المدنيّين في التسعينيات، عاش الجزائريون التجربة المؤلمة لعقيدة الصدمة (Shock Doctrine): انخفاضات كبيرة في المداخيل (٢٧٪ بين ١٩٨٥ و١٩٩٥ على المستوى الوطني)، وارتفاع التضخّم (٣٠٪ كمتوسط سنوي بين ١٩٩٠ و١٩٩٩)، وتفشي الفقر لا سيّما في المناطق الريفية (Hamouchene and Rouabah 2016). فوفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي في ١٩٩٥، عاش خُمس سكان الريف تحت عتبة الفقر (World Bank 1995).

وعلى صعيد آخر، شكّل ظهور مستثمرين وأصحاب مشاريع زراعية تجارية خواصّ إحدى التطوّرات البارزة لهذه السياسات الليبرالية، حيث قامت بعض الشركات الخاصة مثل "سيفيتال"، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باستحداث مزارع ضخمة لإنتاج المشاتل، والبذور، والفواكه، والخضروات. وتغطي هذه المشاريع أحيانًا أكثر من ٢٠٠٠ هكتار (Hammouchi 2012). كما أن هذه الشركات التجارية الزراعية مرشّحة للحصول على المزارع النموذجية التابعة للدولة، وهي تشارك أيضًا في عمليّات الاستيلاء على الأراضي في البلدان الإفريقية الأخرى (Grain 2016).

٢. استعراض نقدي لنموذج "الأمن الغذائي" الحالي في الجزائر: الريع النفطي والعوائق الفعليّة التي تواجهها الفلاحة الجزائرية

١) نمو الريع النفطي ووظيفة الدولة في إعادة التوزيع: الاستثمار في الزراعة منذ أوائل الألفين

يعكس تطوّر القطاع الزراعي،ولو بطريقة جزئية، التوجّهات الاقتصادية التي مرّت بها البلاد، بدءًا بالسياسات التنموية المتمحورة على السوق الداخلية في الستينيات والسبعينيات، وصولًا إلى الاقتصاد ريعي يتركّز على تصدير النفط والغاز (Re-bah 2011). شهدت سنوات الألفين زيادة في أسعار النفط، ولّدت فوائض هائلة للاقتصاد الجزائري. فقد ارتفعت أسعار النفط من معدّل 17.5 دولار في فترة ١٩٩٠-١٩٩٩ إلى 47.6 دولار في العام ٢٠٠٠، مما رفع عائدات الهيدروكربونات بمقدار أربعة أضعاف: من معدّل ١٠ مليارات دولار بين ١٩٩٤ و١٩٩٩ إلى معدّل ٤٢ مليار بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

نتج عن ذلك بعض الاستثمارات الحقيقية في الزراعة والتنمية الريفية، ولكنها كانت دائمًا ضمن الإطار النيوليبرالي. ولكن تمّ إلغاء بعض القيود التي فرضتها السياسات النيوليبرالية وبرامج التكيّف الهيكلي تدريجيًا، وتمّ إطلاق خطة استراتيجية لإنعاش الاقتصاد لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، تمّ ترسيخها لفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، لتقوم فيما بعد برامج أخرى باستكمالها. وتضاعف الإنفاق العام بنسبة 8.5 مرّات بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧. وكان القطاع الزراعي أحد المستفيدين الرئيسيين من هذه البرامج والخطط.

أمّا المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، التي تمّ إطلاقه في العام ٢٠٠٠، فيهدف إلى (Omari et al 2012):

- **إعادة تحويل الأراضي: يستهدف ذلك حوالي ٣ ملايين هكتار ويسعى إلى تركيز إنتاج الحبوب في المناطق الملائمة (١.٣ مليون هكتار)، وتحويل الأراضي من زراعة الحبوب إلى زراعة الأشجار والكروم وتربية الحيوانات في المناطق الجافة والقاحلة.**
- **تطوير الإنتاج: من خلال تحسين غلّة وإنتاجية عدد من القطاعات: الحبوب، منتجات الألبان، البطاطا، والفواكه.**

- **تثمين المجالات الزراعية في الجبال والسفوح ومناطق السهوب والصحراء.**
- **برنامج وطني لإعادة التشجير: يستهدف حوالي ١.٢ مليون هكتار لزيادة معدّل التشجير في شمال الجزائر من ١١ إلى ١٤٪.**

تمّ تدعيم هذا البرنامج من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR)، التي أطلقت في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتعزيز الأمن الغذائي في البلاد (MADR 2010). وقد تمّ تمويل المخطّط الوطني للتنمية الزراعية من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNDRA)الذي بدأ الاستثمار في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بمبلغ سنوي قدره ٤٠ مليار دينار، وهو أربعة أضعاف متوسّط المبلغ السنوي الذي تمّ إنفاقه بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ و١٠ أضعاف المبلغ المُنفق بين ١٩٩٣و١٩٩٤، أي العام الذي بدأ فيه تطبيق برنامج التكيّف الهيكلي لصندوق النقد الدولي (Bessaoud 2008 and 2016).

وقد اعتُمدت تدابير هامة لدعم أسعار إنتاج الحبوب والألبان، بالترافق مع الدعم والإعفاءات الضريبية المتعلّقة بشراء المدخلات الزراعية والمعدّات وتنظيم المنتجات المستهلكة على نطاق واسع (البطاطا والثوم والبصل واللحوم).

كذلك، جرى استثمار أكثر من ٤٠٠ مليار دينار في الزراعة والإمدادات الغذائية بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ (MADR 2008)، وخُصص مبلغ مليارَي دولار أمريكي سنويًا بين ٢٠١٠ و٢٠١٤، لدعم الاستثمارات المندرجة ضمن إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ومليارَي دولار آخرين للدعم (Bessaoud 2016). وقد ساهمت كل هذه الموارد والسياسات، بالإضافة إلى مشاريع التنمية الريفية في الحدّ من الفقر الريفي الذي خلّفته برامج التكيّف الهيكلي، وفي تقليص التباين بين المناطق الحضرية والريفية عبر تحويل الموارد المالية إلى المناطق الريفية.

هذا كلّه يشير إلى تجديد نسبي للدّور التّوزيعي للدّولة. ولكن، على الرغم من ذلك، اعتمدت برامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والبرامج الأخرى على نموذج تجاري يرتكز على المقاولين ورجال الأعمال (زراعة تجارية صناعية تصديرية)، فاتحة الطريق أمام الاستثمار الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي تعتبر خصخصةً، بعبارة أخرى. وقد كان هذا النموذج بعيدًا كل البعد عن الواقع الاجتماعي لـ 950.000أسرة زراعية تمثّل "الفلاحين الجزائريين". مثلًا، أعاقت هذه الإجراءات وصول غالبية صغار المزارعين الذين لا يحملون سندات ملكية للأراضي إلى القروض المصرفية والإعانات الحكومية والدعم التقني (Ne-mouchi 2011, Omari 2012, Bessaoud 2016). ويمكننا أيضًا التّحدّث عن نقائص أخرى مثل الاستخفاف المتواصل بقيمة البحوث الزراعية عند وضع استراتيجيات التنمية، واختلاس الأموال والدعم المالي من قبل الشبكات الزبائنية الطفيلية، وسيطرة المبادرات المرتكزة على الاستيراد وجني الأرباح الهائلة، والأهمّ من ذلك، اعتماد إنجازات المخطّط الوطني للتنمية الزراعية بشكل مفرط على واردات المدخلات والمعدات، التي تعتمد بدورها على تصدير النفط والغاز، ممّا يبرز هشاشة المشروع برمّته.

٢) مفارقة الوفرة البترولية والضعف الفلاحي

نظرًا لتحدّر معظم إيرادات الصادرات من الهيدروكربونات (عادة أكثر من ٩٤٪)، يُظهر الاقتصاد الجزائري ضعفًا كبيرًا أمام التغيّرات الدورية في أسعار النفط، كما يتّضح في الجدول أدناه. فمنذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٨، شهد سعر النفط ارتفاعًا غير مسبوق، من أقلّ من ٢٥ دولار إلى حوالي ١٥٠ دولار للبرميل، مما زاد إيرادات الصادرات بمعدّل أربعة أضعاف مقارنة بفترة التسعينيات (بيانات الجمارك الجزائرية). ولكن، سرعان ما خنق الكساد العالمي العميق الطلب على الطاقة مؤديًا إلى انخفاض أسعار النفط والغاز. ومع نهاية العام ٢٠٠٨، هبط سعر النفط إلى ٤٠ دولار، فانخفضت مداخيل صادرات المحروقات من ٧٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٠٨ إلى 44.3 مليار في ٢٠٠٩، أي بنسبة ٦٠٪ تقريبًا.

رفع الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي بدأ في العام التالي سعر النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار، ليتراوح بين ١٠٠ و١٢٥ دولار حتى العام ٢٠١٤، حين واجه انخفاضًا حادًا من جديد (مطلقًا بذلك السياسات التقشفية الاقتصادية في البلاد). وكان لهذا الانخفاض الحادّ مرّة أخرى تأثيرًا سلبيًا على مداخيل الصادرات التي انخفضت إلى النصف تقريبًا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (من 60.3 إلى 32.7 مليار دولار أمريكي). هذه التّقلّبات الحادّة تترجم بطبيعة الحال إلى فائض أو عجزمالي. فبلغ الميزان التجاري (نسبة الصادرات إلى الواردات) ١٤٣٪ في ٢٠١٢، و١١٨٪ في ٢٠١٣، و١٠٣٪ في ٢٠١٤، و٦٧٪ فقط في ٢٠١٥، و٦٤٪ في ٢٠١٦، و٧٦٪ في ٢٠١٧. وتصل واردات المنتجات الغذائية إلى خمس إجمالي الواردات وتتمثل في الحبوب ومشتقّاتها، الحليب ومشتقاته، الزيوت الخام والسكّر البني، اللحوم الحمراء، الخ.

وقد ارتفعت تكاليف واردات المواد الغذائية من 2.4 مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٠ إلى ٦ مليارات دولار أمريكي في ٢٠١٠، وتجاوزت ١٠.١ مليارات دولار أمريكي في العام ٢٠١٢، لتصل إلى ١١ مليار في العام ٢٠١٤ قبل أن تستقر على حوالي ٨-٩ مليارات بين ٢٠١٥ و٢٠١٧ (تحتل الحبوب ومشتقاتها المركز الأوّل بحوالي ٣ مليارات دولار، يليها الحليب ومشتقاته بقيمة ١- 1.5 مليار). كما تضاعفت فاتورة واردات المواد الغذائية 3.5 مرّات بين ٢٠٠٠ و٢٠١٧ لعدّة أسباب، بما في ذلك أزمات الغذاء العالمية المتعدّدة خلال هذه الفترة، والنموّ السكّاني (من ٣١ مليون في العام ٢٠٠٠ إلى ٤١ مليون في ٢٠١٧)، والنموّ الحضري المتزايد (من ٥٨.3٪ في ٢٠٠٠ إلى 71.3٪ في ٢٠١٦)، بالإضافة إلى تحسّن المداخيل (أرقام الديوان الوطني للإحصائيات على الإنترنت، بيانات الجمارك الجزائرية).

وفقًا للمهندس الزراعي الجزائريسفيان بنعجيلة، ، فإن الإحصاءات الرسمية عبارة عن الشجرة التي تخفي صورة صادمة لغابة بشعة من التبعية والمخاطر التي تحدق بالبلاد في المسألة الغذائية. فالوضع حقًا ينذر بكارثة، حيث تواجه البلاد انحدارًا خطيرًا في قدراتها الحيويّة (الإنجراف، التّمدّن، نقص المياه، الخ.)، وضغطًا سكّانيًا هائلًا، بالإضافة إلى الصعوبات المناخية. فقد تغيّر ميزان التجارة الزراعية من ١٤٣٪ في العام ١٩٦٥ إلى 1.88٪ في ٢٠٠٣، ليصل إلى مستوى منخفض يبلغ ١٪ في ٢٠١٧. وتعتبر الجزائر إحدى أقلّ البلدان مرونة وصمودًا في شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث تشكّل وارداتها الغذائية حوالي ٢٥-٣٠٪

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
إجمالي الصادرات	١٨,١	٢٤,١	٣٨,٠	٥٥,٠	٦٦,٠	٥٩,٠	٧٦,٠	٤٤,٣	٥٦,٠	٧٢,٠	٧٣,٠	٦٣,٧	٦٠,٣	٣٢,٧	٢٨,٢	٣٢,٨
صادرات الهيدروكربونات (٪)	٩٦,١	٩٧,٣	٩٧,٦	٩٨,٠	٩٧,٨	٩٧,٧	٩٧,٥	٩٧,٦	٩٧,١	٩٧,٢	٩٧,١	٩٦,٩	٩٥,٩	٩٤,٥	٩٣,٨٤	٩٤,٥
نسبة الصادرات من الواردات (٪)	١٥٧	١٨٢	١٧٥	٢٢٦	٢٥٥	٢١٨	٢٠١	١١٥	١٤١	١٥٦	١٤٣	١١٨	١٠٣	٦٧	٦٤	٧٦

الجدول ٤: تطوّر مدخول صادرات الهيدروكربونات (بالمليار من الدولار الأميركي) منذ العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٧. تشكّل هذه عادة أكثر من ٩٤٪ من إجمالي الصادرات. المصدر، رباح (٢٠١٢) مستكملًا عبر التدقيق بإحصائيات الرسوم الجزائرية (إحصائيات الرسوم الجزائرية الإلكترونية)

من إجمالي واردات الأغذية في القارة الأفريقية (٣٪ من سكّان أفريقيا يستوردون حوالي ٣٠٪ من إجمالي المنتجات الغذائية للقارة) (Benadjila 2017a and 2017b).

يعتمد نموذج "الأمن الغذائي" الجزائري حاليًا على تصدير المواد الهيدروكربونية، ويُظهر تبعية كبيرة للأسواق الدولية لبيع النفط والغاز، من جهة، واستيراد ما ينقصه من الغذاء، من جهة أخرى، وتحديدًا المنتجات الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب. بعبارة أخرى، تحدّد العوامل الخارجية (تقلّبات أسعار النفط والغذاء) قدرة الجزائر على تغطية تكاليف وارداتها الغذائية (من بين أمور أخرى تشمل المدخلات والمعدّات الزراعية). ريع النفط والغاز هو الذي يموّل التبعية الغذائية للجزائر، ويخلق حالة من التبعية المزدوجة. وقد ظهر هذا الضعف الشديد بوضوح في الماضي، عندما شهدت البلاد أزمة في العام ١٩٨٦ (بعد انخفاض أسعار النفط)، أدّت إلى تضخّم ونقص شديدين في الغذاء وأزمة اقتصادية حادّة، تسببت جزئيًا بانتفاضة الشباب في ١٩٨٨.

٣) تفكيك الأسطورة التي تقول أنّ الجزائر يمكنها التحول إلى بلد زراعيّ مصدّر

لا يزال بعض صنّاع القرار يرددون الأساطير التي وصفت وتزال تصف الجزائر بـ"مطمورة روما" في مرحلة ما من تاريخها، للتباهي بإمكانياتها الزراعية ولتغذية أوهام تفترض أنّ الجزائر بإمكانها أن تصبح دولة زراعيّة مصدّرة .

لكن ذلك مستحيل، نظرًا للظروف المناخية والزراعية في المغرب الكبير/شمال إفريقيا، والتي يغلب عليها طابع الجفاف والقحولة. نظرًا لمجموعة من العوامل، بما في ذلك التضاريس، ومكانها على خطوط العرض، والارتفاع، وعلاقتها بالبحر الأبيض المتوسّط والصحراء الكبرى، تُعتبر الجزائر بمعظمها قاحلة أو شبه قاحلة. فالجنوب شديد الجفاف، وبعض الجيوب الصغيرة شبه الرطبة التي تتواجد على طول الساحل أو في الجبال المرتفعة تعتبر استثناءً. كما أنّ النظم الإيكولوجية (التلّ، السهوب، والواحات الجنوبية) هشّة وغير مستقرّة. فالسهوب (حوالي ٣٠ مليون هكتار)، بالإضافة إلى الصحراء الكبرى (التي تشغل ثلثي مساحة البلاد)، لا توفّر مساحة كافية للاستيطان البشري، والزراعة بطبيعة الحال.

تملك الجزائر أدنى نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة، على الرغم من أنّها البلد الأكبر في المنطقة المغاربية،. فمن بين ٢,٣٨١,٧٤١ كيلومتر مربع، حوالي 8.4 مليون هكتار فقط (3.5٪) يُعدّ صالحًا للزراعة اليوم، مقارنة بـ١٨٪ في المغرب و٣٠٪ في تونس (Davis 2007).

تشكّل المساحات الزراعية، التي تتلقّى أكثر من 600 ملم من الأمطار وبزاوية إنحدار أقلّ من ٣٪، 500.000 هكتار فقط (حوالي ٦٪ من إجمالي المساحة الزراعية). ويشكل هذا عائقًا كبيرًا أمام الفلاحة الجزائرية التي لا يمكن التعامل معها سوى عبر أقلمتها من خلال اكتشافات الأبحاث الزراعية وكذلك الاستفادة من ممارسات الأسلاف (Benbekhti 2008, Omari 2012).

تعتبر منطقة التلّ من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في الجزائر، وهي حزام من الأراضي يعبر السهول الشمالية للبلاد، ويمتدّ من الساحل إلى الهضاب العليا في الجنوب. تقع "سلّة خبز" الجزائر، متيجة (مباشرة جنوب الجزائر العاصمة)، في هذه المنطقة التي كانت مستنقعا في وقت سابق . لكن الطبيعة شبه القاحلة لمعظم المساحات الزراعية المستخدمة، تجعل تعميم النمط المكثف للزراعة، كما جرى في أوروبا، مسعاً ذو نتائج غير مؤكّدة على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، يتأثر الحصاد أحيانًا بقساوة الشتاء في الجبال والسهول العالية وحرارة الصيف. وتتفاقم هذه الظروف نتيجة عدم انتظام هطول الأمطار موسميًا وسنويًا، وكذلك الأمر بالنسبة لدرجات الحرارة، الشيء الذي يحدّد في معظم الأحيان النتائج المحقّقة. من دون الرّي، تبقى الزراعة في أغلب أنحاء الجزائر متزعزعة وغير مستقرّة. بالرغم من الزيادة في الإنتاج (بمتوسّط 3.7 مليون طنّ بين ٢٠٠٠ و٢٠١٤، مقارنة بـ 2.25 طن بين ١٩٩٠-١٩٩٩)، يستمر قطاع الحبوب في المعاناة من هذه المعضلة، حيث يعتمد بشكل كبير على هطول الأمطار، فينعكس ذلك في إنتاج غير منتظم م على مرّ السنين. مثلًا، خلال سنة 2008 التي عرفتجفافا كبيرا، بلغ الإنتاج 1.7٧ مليون طنّ، بينما سجّل رقما قياسيًا في العام ٢٠٠٩ بالغا 6.2 مليون طنّ (MADR).

يبلغ معدّل توافر المياه للفرد في الجزائر أقلّ من ٣٠٠ متر مكعّب في السنة، ممّا يضعها في مستوى أدنى بكثير من عتبة الفقر المائي التي حدّدها البنك الدوليب ١٠٠٠ متر مكعّب، لتكون بذلك دولة فقيرة في موارد المياه (Stratfor Worldview 2016). ويزداد هذا الوضع سوءًا من خلال:

- **الإفراط في استغلال احتياطيات المياه السطحية والجوفية نتيجة عمليّات الحفر الغير نظامية في الشمال وفي الصحراء.**
- **ظاهرة تسرّب مياه البحر إلى المياه الجوفية الاحتياطيّة في المناطق الساحلية.**
- **خطط زيادة المساحات السقويّة/المروية إلى ٢ مليون هكتار بحلول ٢٠١٩-٢٠٢٠. معظم هذه الزيادة ستكون في المناطق**

القاحلة وشبه القاحلة، ماسيشكّل ضغطا إضافيّا على موارد المياه، متسبّبا في استنزاف الأراضي الهشّة.

- **مشاكل تملّح المياه والأراضي المرتبطة باستخراج المياه من المناطق القاحلة وشبه القاحلة.**

وأخيرًا وليس آخرًا، تؤدّي تأثيرات التغيّر المناخي إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها الزراعة حاليًا: انخفاض تساقط الثلوج، اشتداد الإنجراف، زيادة التبخّر والنتح التبخّري، تقصير دورات المحاصيل بسبب الدفء الغير عادي للمناخ، اكتساح القحولة للمناطق الشمالية، التصحّر في المناطق شبه القاحلة، وتزايد حرائق الغابات، الخ. ولكن السلطات العامّة تستخف بهذا البعد المناخي وآثاره وهذا يُلحظ فينقص الدراسات والتحليلات، البنية التحتية غير الملائمة مثل محطات الأرصاد الجوية الزراعية، إلخ. إنه من المهم جدا أخذ هذا البعد بعين الاعتبار في أي استراتيجية نريدها أن تكون منسجمة مع مبادئ السيادة الغذائية (Hamouchene and Minio-Paluello 2015).

باختصار، تلعب الظروف المناخية والزراعية في الجزائر دورًا/تأثيرًا كبيرًا في تكوين المناطق الفلاحية وتفضيل زراعة توسعيّة لاالكثّفة. وإلى يومنا هذا، لم تتمكن التقنيّات الزراعية/الفلاحية من تخطي هذه الحواجز.

زراعة الصحراءكحالة أخرى للمنهج الاستخراجي الاستنزافي

اتجهت السياسات الزراعية في السنوات الخمس عشرة الماضية إلى تكثيف الزراعة التي تعتمد على الاستثمار الخاص من خلال الترويج لنموذج تجاري ربحيمرتكز على المحاصيل الريعية المخصّصة للتصدير. وعلى غرار ما يظهر في الدول المجاورة كالمغرب وتونس، يمكن ملاحظة هذا النمط الذي يدعو للقلق، بوضوح في الصحراء الكبرى، حيث استحوذ رجال الأعمال على حصص كبيرة من الأراضي المرويّة. ودفع هذا الاستغلال المكثّف للأراضي وموارد المياه المراقبين لوصف هذا النوع من الزراعة بالاستخراجي والتنقيبي ، لأنه لا يكترث لاستنفاد المياه والأرض وتملّحها (Ben-adjila 2017, Bessaoud 2016).

كشف هذا الخيار العبثي بالفعل عن نتائجه الكارثية في أدرار وورقلة، مؤكّدا لامبالاته على الإطلاق بمسألة الاستدامة. فما يهمّ في هذا الصّدد هو تطوير زراعة رأسمالية مكثّفة في ظروف مناخية قاسية للغاية لتحقيق أرباح على حساب الاستمرارية والدّوام (Benadjila 2016). وتعطي التجارب الفاشلة المماثلة في ليبيا والمملكة العربية السعودية شهادة حاسمة على عدم استدامة هذه المشاريع، وعليها أن تكون بمثابة إنذار جدّي لصنّاع القرار الجزائريين للامتناع عن اتخاذ مثل هذه الخيارات الحمقاء التي تشكل خطرًا على مستقبل الموارد والطبيعة والبشر في تلك المناطق.

نظام مخزون المياه الجوفية في شمال غرب الصحراء (NW-SAS)

يحتوي هذا النظام المشترك بين الجزائر وتونس وليبيا على احتياطيات هائلة من المياه (حوالي 31.000 مليار متر مكعّب) القابلة لاستغلال جزئي فقط. وقد تشكّلت هذه الطبقات الجوفية على مدى آلاف السنين، ولها معدّلات تجديد بطيئة للغاية. وتتواجد هذه المياه على مساحة تزيد عن مليون كيلومتر مربّع، وتنقسم بين طبقتين من طبقات المياه الجوفية: طبقة بينية قاريّة (Continental Intercalary - CI) وطبقة طرفيّة مركبّة (Terminal Complex - CT). وفقًا لمرصد الصحراء والساحل (SSO)، أصبح استغلال المياه الجوفية ممكنًا من خلال عمليات الحفر (التي يصل بعضها إلى عمق يفوق الـ١٠٠٠ متر) بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠، لأغراض زراعية واستخدامات منزلية وصناعية، ليرتفع من 0.6 إلى 2.5 مليار متر مكعّب في السنة (OSS 2003).

الرسم 3. نظام مخزون المياه الجوفية في شمال غرب الصحراء (NWSAS) موزعًا بين الجزائر وتونس وليبيا.

المصدر http://sass.oss-online.org/en/north-western-sahara-aquifer-system-%E2%80%93-sass

وفقًا لمرصد الصحراء والساحل، تسبّب الاستخدام المكثف لنظام مخزون المياه الجوفية في شمال غرب الصحراء من قبل البلدان الثلاثة في الضغط على هذا المورد، ، وفقدان الضغط الارتوازي، واستنزاف القنوات الطبيعية، وتملّح وخفض منسوب المياه. بالمعدّل الحالي للاستخدام، قد تختفي طبقات المياه الجوفية في غضون ٥٠ إلى ١٠٠ عام، مما يهدّد فرص الاستيطان البشري. وفي هذا السياق، تبدو زيادة المساحات المسقيّة/المرويّة في الصحراء خيارًا خطيرًا وغير مسؤول.

٣. بعض مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر

لا بد في البداية من الإشارة إلى عدم موثوقية الإحصاءات الرسمية في الجزائر. ففي ظلّ انعدام الشفافية وغياب عمليّات المسح الملائمة وسيطرة نمط الإحصاءات التقريبية والمتناقضة التي تستخدم لإخفاء الواقع المزري للقطاع الزراعي، ينبغي على المرء أن يكون حذرًا للغاية حتى لا يعيد إنتاج الدعايات الرسمية. لسوء الحظ، لا يمكن تجاهل الإحصاءات والتقارير الرسمية تمامًا. ومع ذلك، فقد تمّت استشارة عدد من المصادر المستقلة الأخرى، والتي تُظهر أحيانًا صورة مختلفة تمامًا. لقد فضح بعض المهندسين الزراعيين كسفيان بن عجيلة العبثية والتضليل في بعض الإحصاءات، كاشفًا بعض الحقائق من خلال تحليلات ومقارنات مع بلدان أخرى (Benadjila 2017a).

١) تطوّر الاستهلاك المنزلي

كما في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، يُنفق السكان الجزائريون حصّة أكبر من دخلهم على الغذاء مقارنة بالاقتصادات الغربية ذات الدخل المرتفع. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يبلغ متوسّط الدخل الذي يتم إنفاقه على الغذاء 6.8٪ فقط، في حين أنه يصل إلى حوالي ٤٠٪ في دول مثل تونس ومصر والمغرب والجزائر (AfDB 2012).

وتعتبر منتجات الحبوب أكثر المنتجات المستهلكة (الخبز والسميد والدقيق والمعكرونة والأرز)، بنسبة 17.5٪ من إجمالي الاستهلاك، تليها الخضروات الطازجة (14.4٪)، واللحوم الحمراء (13.3٪). وقد ارتفع الاستهلاك السنوي للحبوب لكل فرد من 191.8 كغ في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ إلى 241.2 كغ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣ ووصلت إلى 270 كغ في ٢٠١٦. كما ازداد الاستهلاك السنوي للحليب لكل فرد من ٣٤ لتر في ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ٦١ لتر في ١٩٧٩-١٩٨٠، ثم تضاعف في العام ٢٠١٥ ليصل إلى ١٣٤ لتر. وهذا يجعل الجزائر أكبر مستهلك للحليب ومشتقاته في المغرب الكبير. أمّا بالنسبة للسّكر، تستهلك الجزائر ١.١ مليون طن سنويًا، أي ما يعادل ٣٠ كغ /نسمة/ سنة، ما يعتبر أعلى من المتوسّط العالمي الذي يتراوح بين ١٨ و٢٠ كغ (Bessaoud 2016).

تعد الزيادة الملحوظة في استهلاك البطاطا نزعة جديرة بالانتباه فقد أصبحت من المواد الغذائية الأساسية في النظام الغذائي الجزائري (إلى جانب الحبوب والحليب). وقد بلغ معدل استهلاكها 21.7 كغ /ساكن/سنة في ١٩٦٦-١٩٦٧، وارتفع إلى ٣٤ كغ في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠، ثم إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بحلول ٢٠١٥ ليصل إلى ١١٣ كغ (Benadjila 2017a).

باختصار، يقدّر الاستهلاك الغذائي بحوالي ٣٥٠ حُريْرة في اليوم للفرد (على غرار التقديرات في الغرب المتقدم). وتمثّل الحبوب ومشتقاتها ٦٠٪ من إجمالي الحريرات و٧٥٪ من البروتينات المستهلكة. ومقارنة بالفترة الاستعمارية، تضاعف استهلاك الطاقة تقريبًا، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الحريرات مستوردة (٧٠-٧٥٪ وفقًا لبن عجيلة و٨٠-٨٥٪ وفقا لشحات). لأنّ الحبوب تشكّل الغذاء الرّئيسي في البلاد (زراعتها تمتدّ على حوالي ٧٥-٨٠٪ من المساحة الزراعية المفيدة)، يمكن اعتبارها لحدّ ما، مقياسًا لهشاشة النظام الغذائي في الجزائر (وتحتلّ) (Benadjila 2017a Chehat 2018).

في العام ٢٠١٧، حلّت الجزائر ضمن فئة "الخطر المنخفض" في مؤشر الجوع العالمي، وأتت في المرتبة ٤١ من بين ١١٩ دولة شملتها الدراسة (GHI 2017). تحتاج هذه الإحصاءات العامّة دائمًا إلى التدقيق من خلال تفحّص حالة المجموعات أكثر تهميشًا في المجتمع. فوفقًا لبيانات الفاو، عانى 4.6٪ من السكّان (1.8 مليون) من نقص في التغذية بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٦ (FAO country pro-file). وفي العام ٢٠١٢، بلغت نسبة الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن ٥ سنوات، والذين يعانون من التقزّم 11.7٪، وكانت نسبة المتضررين من الهُزال 4.1٪ (World Bank country profile).

٢) الفلاحة والصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

تزايد الإنفاق العام على الفلاحة بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، فقد كان يشكّل 18.63٪ من الناتج الإجمالي المحلي الفلاحي في ٢٠١٣، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كان عليه في ١٩٩٥. لكن هذه الزيادة تعتبر هامشية مقارنة بإجمالي الإنفاق (من 2.42٪ إلى 3.68٪)، وتبقى النسبة الخاصة بالفلاحة من إجمالي الإنفاق العام أدنى منها في البلدان الأخرى في المغرب الكبير (Bessaoud 2016).

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي 11.2٪ في العام ٢٠١٤، وارتفع إلى 12.3٪ في ٢٠١٦. واستقرّ الناتج المحلي الإجمالي الصناعي-الزراعي على 5.6٪ في ٢٠١٤ (الديوان الوطني للإحصائيات عبر الإنترنت). فكان معدّل نمو القطاع الفلاحي 6.3٪ سنويًا بين ٢٠١٠ و٢٠١٦، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة محرّك للنموّ الاقتصادي لهذه الفترة. إذا دقّقنا أكثر في الأرقام، سنجد أن القطاع الخاص يهيمن على دينامية النموّ هذه، فقد بلغت مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في العام ٢٠١٥ ما نسبته 1.3٪ فقط، بينما كانت تفوق ٢٥٪ في أوائل الستينيات (Bes-saoud 2016).

في العام ٢٠١٥، كان القطاع الفلاحي يشغّل حوالي 917.000 شخص، معظمهم رجال، بنسبة ٩٤٪ (عمالة الرجال في جميع القطاعات تصل إلى ٨٢٪). ويمثّل التوظيف في القطاع الزراعي 8.7٪ من إجمالي اليد العاملة. كما يوفر القطاع حوالي خُمس إجمالي اليد العاملة في المناطق الريفية. وإذا نظرنا إلى إحصاءات ١٥ سنة الماضية، أي منذ العام ٢٠٠٠، يمكننا ملاحظة توجّه لتقليص دور الزراعة في توفير فرص العمل (أكثر من ١٥٪ في منتصف الألفين إلى 8.7٪ في ٢٠١٥). (الديوان الوطني للإحصائيات عبر الإنترنت).

٣) الواردات الغذائية وتغطيتها للاحتياجات الوطنية

يبلغ الميزان التجاري الفلاحي حوالي ١٪، أي أن الصادرات الغذائية تغطي ١٪ فقط من الواردات (Chehat 2018, Ben-adjila 2017a). ولا يعني هذا أننا بحاجة إلى زيادة الصادرات ١٠٠ مرّة لتحقيق التوازن، لكن التباين الهائل يدلّ على مدى خطورة الوضع الغذائي في الجزائر، البلد الذي يستورد معظم غذائه. ويحتل الميزان التجاري الفلاحي للبلد أدنى المعدّلات في شمال إفريقيا (Omari 2012).

تُعدّ الجزائر إحدى أكبر مستهلكي الحبوب في العالم، فمنذ منتصف العقد الأوّل من الألفية الثالثة، تم إدراجها في قائمة أكبر ستة مستوردين للقمح في العالم، حيث فاقت وارداتها ٥ ملايين طنّ سنويًا (Bessaoud 2016)، وهي، في الواقع، ثالث أكبر مستورد للقمح الطري، وأكبر مستورد للقمح الصلب في العالم (٥٠٪ من التبادل الدولي).تزويد الجزائر بالقمح الطري والصلب يتمّ بشكل أساسي من خلال استيراد القمح الطري بنسبة ٧٨٪ (يستخدم لصنع الخبز) والقمح الصلب بنسبة ٤٥٪ (لإنتاج السميد). في العام ٢٠١٧ ، تصدّرت الجزائر قائمة المستوردين ب٢٠٠ كغ /مقيم/سنة ، مع فارق شاسع بينها وبين المستوردين الكبيرين الآخرين، وهما مصر (١٢٦ كغ) وإندونيسيا (٣٥ كغ). وقد تضاعفت واردات الذرة والشعير للاستهلاك الحيواني ٥.٥ مرّات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ لتصل إلى ٩٧٦ مليون دولار أمريكي (Benadjila 2017a and 2017b).

بالنسبة للحليب، تستورد الجزائر ٦٠٪ من استهلاكها، ما يجعلها ثاني أكبر مستورد لمسحوق الحليب في العالم بعد الصين. كما تستورد ١٢٪ من استهلاكها للحوم الحمراء (يتم توفير اللحوم

البيضاء محليًا). وتصدّر الجزائر السكّر الذي يتصدّر قائمة الصادراتها الزراعية (ويتمّ تكريره من قبل مجموعة سيفيتال بنسبة ٧٢٪). وتُنتج جميع الخضروات الطازجة محليًا، أمّا الفواكه والواردات الكمالية اللازمة سنويًا، فهي بشكل أساسي الموز والتفاح (ONS online statistics, Bessaoud 2016).

٥. بعض التوصيات لتحقيق السيادة الغذائية في الجزائر

لا يمكن اختزال السيادة الغذائية في نقاش بسيط حول الفلاحة، فهي بالأحرى تتعلّق بطبيعة وأداء الاقتصاد بكليّته. كما لا يمكن ربطها بمقاربات قصيرة المدى أو بتلك التي ترتكز على زراعة مكثّفة تصديريّةوتجاريّة. فهي، في الواقع، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسيادة الشعبية، والديمقراطية الجذريّة، والعدالة فيتوزيع الثّروات، ومبادرات مستديمة يقودها الفلّاحون وصغار المزارعين والمنتجين.

تعتبر الاقتراحات أدناه، شأنها شأن أي لائحة، محدودة ولا تدّعي الشمولية، وهي تتضمن أولويّات عامة يدعو إليها الباحث وآخرون غيره بناءً على توجّه سياسي يسعى لأن يكون إلى جانب المهمشّين والمهمّشات، ويتوق أن يكون متضامنا بشكل فعّال مع "معذبيّ الأرض" في سعيهم لتحقيق العدالة ووضع حدّ للاضطهاد والاستغلال.

١) التركيز على الفلّاحين والزراعة العائلية بدل الزراعة التجارية المكثّفة والتصديريّة

تعتبر الزراعة الصغيرة والعائلية النمط السّائد في الجزائر، فـ٧٠٪ من ملّاك الأراضي هم من الفلاّحين الصّغار والعائلات الزراعية ، ويبلغ عددهم مئات الآلاف، يعملون في الأرض، ويشاركون في أنشطة مختلفة (بما في ذلك الرعي)، وينتجون مروحة واسعة من منتجات عالية الجودة. ونظرًا لخبرتهم، فهم يتمتعون بمعرفة قيّمة حول حماية بيئتهم، وحماية الموارد، والحفاظ على البذور المحلية.

ومع ذلك، لم تولي السلطات، لا سيّما منذ الثمانينات، هذا النموذج من الفلاحة/الزراعة الأهمية المطلوبة، بل على النقيض من ذلك، فقد دعم صنّاع القرار قطاع الزراعة الصناعية التجارية المرتكزة على المحاصيل الريعية (عادةً ما تكون للتصدير) الكثيفة في استخدامها لرأس المال والمدخلات والأراضي (الأملاك الكبيرة)، والمياه وغيرها من الموارد، والتي لا تولي أية أهميّة لمسألة الاستدامة

فمن الملحّ والضروري تغيير هذا المسار عبر وضع صغار الفلّاحين و المزارعين/العائلات الزراعية في صلب أيّة خطّة تنمية فلاحية تنوي أن تكون عادلة وسيادية ومستدامة. وفي ختام التحليل، لا بد أن نعي استحالة تطوير زراعة دون مزارعين.إدراك هذا الأمر هو في غاية الأهمية!

٢) وضع حدّ للسّياسات النيوليبرالية وتنويع الاقتصاد

هناك حاجة ملحّة لإعادة النظر بشكل جذري في الاستراتيجية الاقتصادية الكاملة للبلاد. سوف يتطلّب تطوير الزراعة وضع حدّ لنموذج الاستغلال النيوكولونيالي والريعي، وتنويع الاقتصاد، وتمتين الصلة بالقطاع التصنيعي الذي يولّد التكنولوجيا والخبرة التقنية والمعدّات اللازمة من أجل التحديث والتصدي لمختلف التحدّيات، بدلًا من الاعتماد على الواردات وتقليد النماذج الأجنبية.
نحتاج لزراعة توفّر فرص العمل عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين الغلّة بطرق مستدامة. وهذا يستلزم إرادة سياسية، تنعكس في مالية عامة واستثمارات مفيدة لغالبية صغار المزارعين بدلًا من كبار ملّاك الأراضي والشركات الفلاحيّة الخاصّة.

٣) نزعّ الالتباس حول سندات الملكيّة ومسألةالولوج إلى الأرض

لا تتلائم القوانين الحالية مع الإجراءات المعقّدة الموجودة على أرض الواقع (تقسيم المستثمرات الزراعية الجماعية، التأجير، إعادة التأجير، الخ.). يجب تغيير هذه القوانين وفقًا لمبدأ "الأرض لمن يحرثها"، لتثمين المعارف والديناميات التي توفّرها الشرائح المختلفة العاملة في هذا القطاع. ويجب أيضا أخذ في عين الاعتبار أنّ التدابير والإجراءات الحالية حول النّفاذ إلى الأرض تركّز على المدى القصير, ما من شأنه أنتيخلق حالة من التّقلقل وعدم الاستقرار ، وهذا لا يشجع الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد أو التمسك بالأرض.

ينبغي حلّ مشكلات وضعية الأراضي من خلال دمج كل الذين يعملون عليها مباشرة ويسترزقون من الفلاحة. كما يجب إنهاء محاولات خصخصة أراضي الدولة لصالح كبار رجال الأعمال والرأسماليين، وينبغي على النظم والقوانين الجديدة مراعاة خطر المضاربة والممارسات الريعية وتركيز الملكية، التي يمكن أن تخلق فئة جديدة من الملّاك الطفيليّين المهتمين فقط بزيادة ثرواتهم، من خلال سلب الآخرين واستغلالهم كعمال.

٤) حماية الموارد الطبيعية النّادرة والأنظمة البيئية: حماية التربة والموارد المائية

تعاني التربة من التدهور البيئي (الإنجراف، التصحّر، الخ.)، ممّا يؤثّر على خصوبتها. وتواجه الموارد عملية استنفاد (الإفراط في استغلال احتياطيات المياه الجوفية) وتملّح. وتعاني هذه الموارد من ضغط متزايد، حيث وصلت قدرتها على التجدّد إلى مستويات خطيرة، نتيجة الاستخدام الاستخراجي المكثّف . ففي ظل التغيّر المناخي، تصبح مسألة حماية التربة والموارد ذات أهمية كبيرة.
كما ذكرنا أعلاه، تعدّ الجزائر بلدًا فقيرا في الموارد المائية، ونظرًا لطبيعته شبه القاحلة/قاحلة، لا بدّ من تبني استراتيجية من أجل الحفاظ على الموارد المائية الحالية لضمان بقاء الأجيال المقبلة. وبالتالي، يجب أن يتوقّف على الفور خيارتوسيع الزراعة المكثّفة في الصحراء الكبرى، لما يشكّله ذلك من تهديد لاحتياطيات المياه الجوفية.

وعلى السلطات وضع سياسة متماسكة ومنسجمة في إدارتها البيئية لتنظيم أنشطة القطاع الفلاحي ومراعاة الحدود البيئية والمناخية للحفاظ على الموارد النادرة.

٥) تبديد وهم أن الجزائر قد تصبح مصدّرًا زراعيًا كبيرًا

علينا أن نكون واقعيين فيما يتعلق بإمكانيّات الفلاحة الجزائرية. فهناك بعض الزراعات التي ينطبق عليها هذا بالتأكيد، كالتمور (دقلة نور) والكروم، ولكن من الصعب عمومًا أن ينطبق ذلك على زراعات أخرى. فمن المهم والضروري، في الوضع الحالي، إعطاء الأولوية لزيادة الإنتاج للأسواق المحلية وتحسين الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، خاصّة في الحبوب والخضروات والحليب واللحوم، بالإضافة للحد من التبعية للأسواق الدولية (الواردات)، وتحقيق بعض التوازن بين الإنتاج المحلي والواردات. وهذا يتطلّب استثمارات جادّة ومستمرّة في الزراعة لتحديثها وتخطّي مختلف الصعوبات والعراقيل د (انخفاض المردود، والمشاكل التقنية، والظروف المناخية الزراعية، الخ.).

تحتاج النماذج الزراعية إلى إعادة تكييفها وفقًا للظروف المحلية لشمال أفريقيا، من خلال الاعتماد على المعرفة الإيكولوجية الزراعية الموجودة، وتشجيع البحوث الزراعية والابتكار العلمي، ودمجها بخطط التكيّف مع تغيّر المناخ.

٦) إطلاق نقاش عام حول السيادة الغذائية على مستوى المجتمع المدني

المجتمع المدني في الجزائر مجزّأ ومفتّت. فمعظم النقابات العمالية، بما في ذلك في القطاع الزراعي، مُستَغَلّة من أو تابعةللطبقات الحاكمة، ولا تمثّل حقًا مصالح العمال والفلاحين. بالإضافة إلى ذلك، تتبنى معظم المنظّمات والجمعيات النّاشطة تصوّرًا يتبنّى مقاربة حقوقيّة (الحقوق الديمقراطية والفردية) على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية الجماعية كالسيادة على الأرض والغذاء والثّروات الأخرى.

لا يمكن فصل قضايا الديمقراطية والعدالة والكرامة عن قضايا أخرى لا تقلّ أهميّة كالسيادة الغذائية، فمن المهمّ للغاية إجراء نقاش عاجل حول هذه القضايا. وهذا الأمر يحتاج بالضرورة إلى انخراط الفلاحين وصغار المزارعين مع مناضلين ونقابيين وباحثين آخرين.

المراجع

1. African Development Bank. AfDB Economic Brief. 2012. The Political Economy of Food Security in North Africa
2. Ait Amara, H. 2002. La transition de l'agriculture algérienne vers un régime de propriété individuelle et d'exploitation familiale. Options Méditerranéennes 36 : 127-37
3. Algerian Customs. Online statistics. http://www.douane.gov.dz/
4. Amin, S. 1970.The Maghreb in the modern world. Harmondsworth: Penguin.
5. Amin, S. 1990. Delinking : towards a polycentric world. London: Zed Books.
6. Bédrani, S. 1992. «Les Aspects socio-économiques et juridiques de la gestion des terres arides dans les pays méditerranéens», Alger, Cahiers du Cread, 31-32.
7. Bédrani, S. 2010. « Le tournant de 1987 : les conditions de mise en œuvre d'une réforme du secteur agricole. » In La Mitidja 20 ans après. Réalités agricoles aux portes d'Alger, edited by Imache A., Hartani T., Bouarfa S., Kuper M, 39-46. Alger : Ed Alpha.
8. Belalloufi, H. 2012. La Démocratie en Algérie: réforme ou révolution? Algiers: Lazhari Labter Editions/Les Editions Apic.
9. Benachenhou A. 1976. Formation du sous-développement en Algérie. Alger : Office des publications universitaires.
10. Benadjila, S. 2016. L'Algérie entre le marteau de la sécurité alimentaire et l'enclume environnementale. Accessed on August 23, 2018. https://paysansdalgerie.wordpress.com/2016/03/17/lalgerie-entre-le-marteau-de-la-securite-alimentaire-et-lenclume-environnementale/
11. Benadjila, S. 2017a. Au XXIe siècle, l'Algérie ne peut construire sa souveraineté alimentaire avec des modelés agricoles du XXe siècle. Accessed on August 23, 2018. https://drive.google.com/file/d/0BxnwRPoFyUO0cEYzZHUzYzFHNWs/view
12. Benadjila, S. 2017b. Production céréalière 2016 - 2017 Qu'en est-il, par delà la supercherie des chiffres ? Accessed on August 23, 2018. https://drive.google.com/file/d/1am7MDBw-HTeB_PTQrRsCphqSNJCPtbaP/view
13. Benbekhti, O. 2008. « Le développement rural en Algérie face à la mondialisation des flux agricoles ». In L'Algérie face à la mondialisation, 86-97. Dakar : Conseil pour le développement de la recherche en science sociale en Afrique.
14. Bendjaballah, S. (2001). Gestion des ressources naturelles et modes de sécurisation in réforme agraire colonisation et coopératives agricoles- 2001/1
15. Bennoune, M. 1973. French counter-revolutionary doctrine and the Algerian peasantry. Monthly Review, Volume 25, N7, 43-60.
16. Bennoune, M. 1981. Origins of the Algerian Proletariat. Middle East Research and Information Project. Volume: 11, MER94.
17. Bennoune, M. 1988. The Making of Contemporary Algeria, 1830-1987: Colonial upheavals and post-independence development. Cambridge : Cambridge University Press.
18. Bessaoud, O. 2008. « L'agriculture et la paysannerie en Algérie : Les grand handicaps ». In Symposium : L'Algérie 50 ans après. Etat des Savoirs en Sciences Sociales et Humaines, 359-384. Alger: Editions CRASC-ENAG
19. Bessaoud, O. 2013a. La question foncière au Maghreb: La longue marche vers la privatisation. Les Cahiers du CREAD, N103.
20. Bessaoud, O. 2013b. Aux origines paysannes et rurales des bouleversements politiques en Afrique du Nord : L'exception algérienne. Maghreb - Machrek, N 215, 9-30.
21. Bessaoud, O. 2016. La sécurité alimentaire en Algérie. Etude réalisée pour le Forum des Chefs d'Entreprise, 2016/07/19, Algiers.
22. Berque, A. 1939. Pour le paysan et l'artisan indigène. Note sur le paysannat indigène. Alger : Éditions Minerve.
23. Bouarfa, Y. 2010. « Un beau jour, la décision d'arracher la vigne est tombée ». In La Mitidja 20 ans après. Réalités agricoles aux portes d'Alger, edited by Imache A., Hartani T., Bouarfa S., Kuper M, 34-36. Alger : Ed Alpha.
24. Bourdieu, P and Sayad, A. 1964. Le déracinement: la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie. Paris : Les Editions de Minuit.
25. Breisinger, C, Ecker, O, Al-Riffai, P, and Yu, B. 2012. Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security. Washington DC: IFPRI Food Policy Report.
26. Chaulet C. 1997 «Agriculture familiale et modèles familiaux en Méditerranée Réflexion à partir du cas algérien». Options Méditerranéennes, Série B / n°12, 1997 - Agricultures familiales et politiques agricoles en Méditerranée
27. Chehat, F 2018. Rapport national sur la sécurité alimentaire, July 2018.
28. Conseil National Economique et Social. 2004. La configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au développement économique. Edition CNES.
29. Davis, D. 2007 Resurrecting the Granary of Rome: Environmental History and French Colonial Expansion in North Africa. 1st ed. Athens: Ohio University Press.
30. El Kenz, A. 2009. Ecrit d'Exile. Alger: Casbah Editions.
31. Food and Agricultural Organisation (FAO) of the United Nations. Algeria country profile. Country Indicators. http://www.fao.org/faostat/en/#country/4
32. Fanon, F 1961. The Wretched of the Earth. London: Penguin Books.
33. Gauthier, R. 1966. « Vocation socialiste et autogestion ouvrière ». In Manière de Voir, 121 (Feb 2012): Algérie 1954-2012, Histoires et Espérances, 12- 17.
34. Global Hunger Index (GHI). 2017 The inequalities of hunger. http://www.globalhungerindex.org/pdf/en/2017.pdf
35. Grain. 2016. The global farm land grab in 2016: how big, how bad? Resilience. Accessed on August 23, 2018. https://www.resilience.org/stories/2016-07-13/the-global-farm-land-grab-in-2016-how-big-how-bad/
36. Hamouchene, H. and Minio-Paluello, M. 2015. The Coming Revolution in North Africa: The Struggle for Climate Justice (in Arabic and French). Ed. Platform, Environmental Justice North Africa, Rosa Luxemburg and Ritimo.
37. Hamouchene, H. and Rouabah, B. 2016. The political economy of regime survival: Algeria in the context of the African and Arab uprisings. Review of African Political Economy. Volume 43 - Issue 150, 668-680.
38. Hammouchi, S. 2012. Investissement privé du secteur agro-alimentaire dans l'agriculture : cas de Cevital-SPA en Algérie. Mémoire (Master 2 SOTERN) : CIHEAM-IAMM, Montpellier (France).
39. International Food Policy Research Institute, IFPRI. 2010. Food Security and Economic Development in the Middle East and North Africa: Current State and Future Perspectives. Washington DC: IFPRI.
40. IFPRI. 2018 Agriculture and economic transformation in the Middle East and North Africa: A Review of the Past with Lessons for the Future. Washington DC: IFPRI.
41. Imache A., Hartani T., Bouarfa S., Kuper M., (2010). La Mitidja 20 ans après. Réalités agricoles aux portes d'Alger. Alger : Ed Alpha.
42. Lacheraf, M. 1965. Algérie, nation et société. 2nd ed. Algiers : Casbah-Editions.
43. Marx, K. 1976. Capital, vol. 1. London: Penguin 637–38
44. Milliot, L. 1911. L'association agricole chez les musulmans du Maghreb. Paris : Edit. Arthur Rousseau.
45. MADR. Ministère de l'agriculture et du développement rural. 2008. Etat des lieux et résultats.
46. MADR. 2010. Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014.
47. MADR. Statistiques agricoles. Directions des statistiques agricoles et des systèmes d'informations. http://www.minagri.dz/
48. Nemouchi H. 2011. « Pratiques sociales et problèmes fonciers en Algérie ». In Options méditerranéennes, « Régulation foncière et protection des terres agricoles en Méditerranée », Série B 66, CIHEAM : 127-148.
49. Office National des Statistiques (ONS). 2011. Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques n. 195, Série S.
50. ONS. Online statistics : http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html
51. Omari, C et al., « L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires. Trajectoire historique et perspectives ». In Revue Tiers Monde 2012/2 (n°210) : 123-141.
52. Observatoire du Sahara et du Sahel (OSS). 2003. Système aquifère du Sahara septentrional. Gestion commune d'un bassin transfrontière. Rapport de synthèse.
53. Rebah, A. 2011. Économie Algérienne: Le Développement National Contrarié. Algeria: INAS Editions
54. Stratfor Worldview. 2016. Algeria: A Desert Nation Fighting to Maintain Water Supplies. Accessed on August 23, 2018. https://worldview.stratfor.com/article/algeria-desert-nation-fighting-maintain-water-supplies
55. Tlemçani, R. 1999. Etat, bazar et globalisation - L'aventure de l'infitah en Algérie. Algiers : les Ed. El Hikma, cop.
56. World Bank. 1995. Algeria: Growth, Employment and Poverty Reduction. Washington DC: The World Bank.
57. World Bank, FAO and IFAD. 2009. Improving food security in Arab Countries. Accessed on August 23, 2018. http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/FoodSecfinal.pdf
58. World Bank. Algeria Country Profile. https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.STNT.ZS?locations=DZ&view=chart